LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

جرحى واعتقالات عشوائية في تدخل عنيف بأجلموس بخنيفرة، ووفد من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يزور المنطقة

خنيفرة: أحمد بيضي

لاتزال بلدة اجلموس بإقليم خنيفرة تعيش حالة استثناء منذ احداث "الأحد الأسود"، إذ رغم عودة الهدوء تدريجيا إلى هذه البلدة تظل أجواء الاحتقان والتوجس والحذر سيدة الموقف على أكثر من صعيد، ذلك بعد الاضطرابات الخطيرة التي انتهت بالتدخل العنيف الذي شنته القوات العمومية في حق السكان، واستعملت فيه الهراوات والقنابل المسيلة للدموع والألفاظ النابية، كما أقدمت فصائل من هذه القوات على مداهمة العديد من البيوت والمقاهي بأساليب رهيبة، وتم اعتقال أزيد من 30 شخصا، بينهم نساء وقاصرون، ظل مصيرهم مجهولا إلى حين الإفراج عن بعضهم مقابل الاحتفاظ ب 11 شخصا تم التنسيق في شانهم مع غرفة الجنايات بمتابعتهم بتهم ثقيلة من قبيل التجمهر غير المرخص، وضع أحجار في طريق عمومية، العصيان والضرب والجرح العمد في حق القوات العمومية، وإلحاق خسائر بأملاك الدولة.

والمؤكد أن البحث لا يزال جاريا عن آخرين، بحسب مصادر متطابقة، حيث لجأ بعض المحتجين إلى الجبال المحيطة بالمنطقة هربا من العنف وموجة الاعتقالات العشوائية، بينما تمت مواصلة حملات الاعتقال حتى الساعات الأولى من الفجر، حسب مصادر سكانية. وتفيد مصادر مسؤولة أن بعض المعتقلين والمتهمين، ممن وصفتهم ب"الفارين"، كانوا موضوع شكاوى مقدمة ضدهم من قبل بعض المستفيدين من ترخيصات النقل بسيارات الأجرة والنقل المزدوج. وأمام هذا الوضع الخطير قام وفد من اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتقدمه رئيس اللجنة، بزيارة للمنطقة حيث تم الاستماع لعدد من السكان والشباب والفعاليات المحلية، قبل عقده لقاء مطول مع عامل الإقليم والكاتب العام للعمالة.

شرارة الأحداث باجلموس اندلعت من خلال اشتباكات عنيفة بين مئات المحتجين والقوات العمومية بعد إقدام المئات من المواطنين والشباب على الدخول في اعتصام سلمي بالشارع العام، وقطع الطريق في وجه حركة المرور، من أجل المطالبة بتحقيق عدد من المطالب الاجتماعية البسيطة والمشروعة، بينما النقطة التي أفاضت الكاس والمتمثلة أساسا في مظاهر المضاربات التي يعرفها قطاع النقل على مستوى الأسعار العشوائية، وكيف تضاعف سعر تذكرة النقل من اجلموس إلى خنيفرة (32 كلم) مثلا من 10 دراهم إلى 20 درهم، وكان طبيعيا أن ترتفع درجة الاحتقان إثر قرار التقليص من عدد رحلات النقل بواسطة حافلات النقل بين الجماعات (الأوطوبيس)، تلبية لرغبة أرباب سيارات الإجرة وحافلات النقل المزدوج، وفي هذا الصدد أصدرت شركة الكرامة للنقل الحضري (الأوتوبيس) بيانا للعموم تنهي فيه أنها "مستمرة في استغلال مرفق النقل المفوض لها بمقتضى اتفاقية التدبير المفوض من طرف المجلس الإقليمي والمحددة مدتها في عشر سنوات قابلة للتمديد"، وأنها ماضية في احترام بنود الاتفاقية التي تربطها بهذا المجلس.

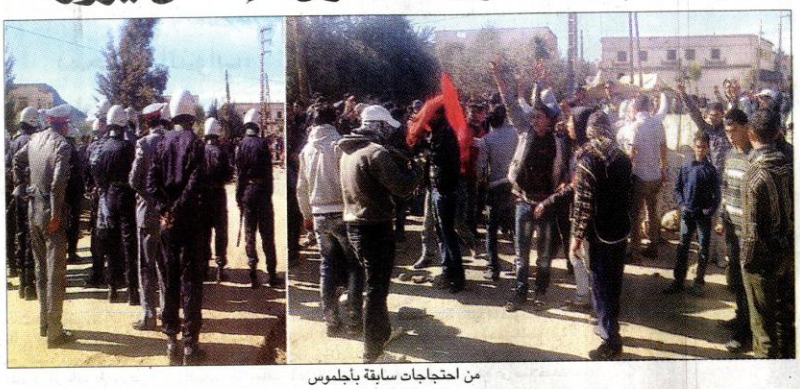

من احتجاجات سابقة بأجلموس

اعتصام السكان لم يمر هذه المرة بسلام، إذ سرعان ما تم تطويقه بالقوة من طرف القوات العمومية التي حاولت عناصر منها تفريق الغاضبين، الأمر الذي أشعل فتيل المواجهة بقوة، ما حمل السلطات الإقليمية على استدعاء تعزيزات أمنية من خارج الإقليم، هذه التي استنفرت رجالها وأجهزتها، وادت المواجهات إلى عدة إصابات بين الطرفين أحصتها بعض المصادر في 18 شخصا، بينهم 5 من المدنيين، وقد شوهدت طوابير من شاحنات وسيارات القوات العمومية وهي مرابطة في شوارع وأزقة أجلموس تحسبا لأي طارئ. ولم يفت غالبية المراقبين تحميل السلطات كامل المسؤولية في ما جرى بسبب مقاربتها الأمنية وتعاملها العنيف مع الوضع بدل فتح ما يمكن من الحوار مع المحتجين، إلا أن مصدرا من السلطات الإقليمية صرح بان مسؤولا منها انتقل الى أجلموس وطلب التحاور مع المحتجين بمكان إداري، غير أن هؤلاء المحتجين طالبوه بالحوار معهم وسط الشارع، ما لم يقبل به المسؤول.

مصادر من السكان لم يفتها استعراض موجة القمع التي شنتها عناصر القوات العمومية في حق المواطنات والمواطنين، وطريقة المطاردات والمداهمات التي وصفتها مصادرنا ب"الشرسة"، حتى أن المئات من التجار والمهنيين أغلقوا محلاتهم، والمئات من السكان لم يغادروا بيوتهم، ولم ينج من الهجوم العشوائي حتى المارة وغير المشاركين في الاحتجاج. وتمت الإشارة في هذا الصدد لاستاذ تعرض لسلوك من التعنيف والضرب، حتى بالرغم من إدلائه ببطاقته المهنية، بينما تعرضت أستاذة أيضا لوابل من الشتم بالفاظ مخلة بالحياء وبعبارات قدحية وهي في طريقها من الحمام لبيتها، كما نال أحد التجار حقه من العنف الشديد لمجرد فتحه باب بيته لبعض المواطنين الهاربين من موجة القمع، وآخر تم تعنيفه بشدة لوجود أطفال صغار بصرخون فوق سطح بيته.

ولم يفت ذات المصادر الإشارة لحالة صاحب مقهى تم التنكيل به ونقله إلى المستشفى قبل الزج به ضمن المعتقلين، وعندما خرج تلاميذ ثانوية بالبلدة إلى الشارع للاحتجاج هاجمتهم القوات العمومية بالعنف والألفاظ النابية، إلى غير ذلك من المشاهد التي تم منع تصويرها، ومن الشهادات التي لخصها أحد المعتقلين السياسيين السابقين بانه "لم يشاهد مثل ما جرى منذ أحداث السبعينات أو ما يعرف بسنوات الرصاص التي عاشتها اجلموس"، بينما أشار أحد المنتبعين للشان العام المحلي إلى قضية مواطن كان قد صفعه قائد باجلموس في وقت سابق، وتقدم هذا المواطن بشكاية ضده أمام الجهات المختصة.

وبخنيفرة المدينة حدثت تحركات أمنية غير طبيعية تحسبا لأي تطورات محتملة، كما شوهدت عدة سيارات خاصة بقوات التدخل السريعة وهي مرابطة ببعض الشوارع والمؤسسات الثانوية، وذلك بعد مسيرة احتجاجية عرفتها المدينة تضامنا مع "سكان ومعتقلي اجلموس"، والتي تم تنظيمها باتجاه مقر الدرك بخنيفرة وتمت محاصرتها ومنعها من وصول هدفها، ليتم تشكيل لجنة منها تقدمت لمسؤولي الدرك إلا انه لم يتم استقبالها بدعوى عدم وجود أي مسؤول يمكن التحاور معه، بحسب مصدر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يفتها القيام بزيارة تضامنية لأجلموس والتنديد بالتدخل العنيف.

من جهتها، اكتفت عناصر مسؤولة من السلطات الإقليمية بوصف التدخل الأمني ب"المشروع في سبيل حماية سلامة واستقرار الوضع"، ول وجود عناصر تبحث عن توتير الأجواء"، واستعرضت هذه السلطات في لقاء خاص ما يفيد أن فكرة إحداث خط للنقل بالأوتوبيس بين أجلموس خنيفرة أملته ظروف التلاميذ أول مرة من خلال استحضار غياب النقل المدرسي، وما ينتج عن ذلك من هدر مدرسي وتكاليف على كاهل الآباء، حيث تم وضع دفتر للتحملات صادق عليه المجلس الإقليمي، وينص على احترام ثماني رحلات يومية لأجلموس، الأمر الذي خلل أرباب سيارات الأجرة والنقل المزدوج إلى الاحتجاج باعتبار المشروع في رأيهم مضرا بقوتهم اليومي، فتم عقد اجتماع بهم تحت سقف عمالة الإقليم، حيث لجأت السلطات إلى تقليص عدد رحلات الأوتوبيس إلى أربع رحلات يوميا فقط لتعاد صياغة دفتر التحملات من جديد، وبشكل استثنائي غير مسبوق، وبعد قبول أرباب سيارات الأجرة وحافلات النقل المزدوج بالمقترح عادوا ففاجأوا الجميع بالاحتجاج ضد نظام الاوتوبيس، وهذه المرة سار الوضع باتجاه عكسي عند دخول المواطنين على الخط في مواجهة مباشرة مع هؤلاء المحتجين، وخرجوا بالآلاف بعدد من مناطق الإقليم احتجاجا على تقليص رحلات الأتوبيس، وعندها لم يجد المحتجون غير مراسلة عامل الإقليم، هذا الأخير الذي واجههم بمحضر قبولهم بما اتفق عليه، وتم التأكيد على مبدأ تقليص الرحلات، مع تكوين لجنة لاحترام توقيت الذهاب والإياب، ولم يكن منتظرا أن يحدث ما حدث باجلموس، حسب رأي المصادر الرسمية التي فسرت انتفاضة سكان هذه البلدة ب"وجود أياد خفية تراهن في كل مرة على الاحتقان والتوتر وتجييش القاصرين" حسب رأيها.

نفس المصادر بالسلطة الإقليمية لم يفتها الإشارة لمطالب سكان أجلموس، والتي منها إحداث مركز صحي، حيث أكدت أن المشروع قد تمت برمجته منذ مدة، وتم وضع صفقة بشانه، إلا أن بعض الإكراهات المتمثلة أساسا في تأخر الاعتمادات بسبب الانتخابات وتغيير الحكومة زاد في عمر الانتظار وأفاض غضب السكان. وفي ما يتعلق بمطلب المذبح البلدي فهذا المشروع بدوره، حسب مصادر السلطة ذاتها، يوجد رهن ترتيبات جارية بعد توفير القطعة الأرضية لبنائه. أما مطلب إصلاح الشارع الرئيسي فقد تم توفير الاعتمادات الخاصة بالمشروع الذي سيتم تفعيله قريبا، إلى جانب إصلاح وتوسيع الطريق المؤدية لولماس وحد بوحسوس، على حد تصريحات ذات المصادر، مع الإشارة إلى أن أجلموس سبق أن عاشت عدة إضرابات واحتجاجات واعتصامات ومسيرات حاشدة للمطالبة بانتشال بلدتهم من واقع التهميش والإقصاء الاجتماعي.

اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى الوفاء بالالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري

اختتمت أشغال اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء اللجان الجهوية، المنعقد أيام 4 و5 و6 ماي 2012 بمدينة مراكش. وشهد هذا اللقاء حضور 500 مشارك من أعضاء وأطر المجلس مركزيا وجهويا، بالإضافة إلى خبراء في مجال حقوق الإنسان وفاعلين مؤسساتيين ومدنيين.

وهدف اللقاء الذي انعقد ثلاثة أشهر بعد استكمال تنصيب اللجان الجهوية الثلاث عشرة للمجلس، إلى توحيد الرؤى واقتسام المعارف وخلق الانسجام بين جميع مكونات المجلس مركزيا وجهويا في ما يتصل بمجالات تدخل المؤسسة.

وقد أبرزت أشغال اللقاء الوطني الأهمية الاستراتيجية للوفاء بالالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري والتفعيل الأمثل للاختصاصات الجديدة للمؤسسة على المستوى الجهوي.

هكذا شددت العديد من المداخلات على ضرورة وفاء المجلس لإرثه وتراثه، من خلال استكمال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومواصلة الإسهام في إعداد البنية التحتية الأساسية لحفظ الأرشيف والذاكرة، وشروط الكتابة العلمية للتاريخ الراهن بالإضافة إلى السهر على إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن الإسهام في إعمال مقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أبرز المشاركون أن إنجاح النقلة النوعية التي عرفها المجلس على إثر تحوله إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان باختصاصات جديدة وموسعة وتركيبة بشرية أكبر عددا وأكثر تعددا، يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير والمساطر والإجراءات الكفيلة بعقلنة تدبير المؤسسة وضمان احترافيتها وفعاليتها لا سيما عبر :

- الحرص على خلق الانسجام بين البرنامج الاستراتيجي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامج عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان؛
- وضع نظام متناسق للتواصل الداخلي بين مختلف مكونات المجلس يمكن من تقاسم المعلومات وترصيد تجربة المؤسسة ووضع استراتيجية للتواصل الخارجي؛
- دعم قدرات الموارد البشرية في مختلف اختصاصات المجلس وطنيا وجهويا؛
- التنسيق في مختلف الأبعاد على ضوء متطلبات التوسع والتطور الذي عرفه المجلس؛
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني بمختلف مكوناته؛
- مواكبة مسار الجهوية المتقدمة
- تعزيز سياسة إنتاج ونشر الإصدارات المتناولة لحقوق الإنسان؛
- تعميم الممارسات الفضلى بين اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا اللقاء الوطني تقديم عناصر التوجهات الاستراتيجية وبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتقديم الخطوط العريضة لبرامج مجموعات العمل المركزية الدائمة ("المناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان"، "رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها"، "النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي"، "تقييم وتتبع السياسات العمومية وملائمة التشريعات"، "تنمية العلاقات الدولية والشراكات والتعاون") وتقديم ومناقشة الخطوط العريضة لبرامج عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تضمن برنامج اللقاء تسع ورشات عمل تمحورت حول: "حماية حقوق الإنسان"، "النهوض بحقوق الإنسان"، "إثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان"، "التواصل والعلاقات العامة"، "التشريع الجنائي"، "الحق في الوصول إلى المعلومة"، "التراث المعماري وحقوق الإنسان"، "إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" و"القراءة وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وقد تمكن المشاركون من فتح النقاش وتبادل الأفكار ووجهات النظر بخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية على مستوى الفلسفة والاختصاصات والأهداف، وطرق إعمالها على أرض الواقع والتنظيم ومساطر العمل والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

وقد تقرر في أعقاب هذا اللقاء، جعل اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان" موعدا سنويا للوقوف عند حصيلة وآفاق عمل المؤسسة، كما تمت برمجة جملة من اللقاءات الموضوعاتية الوطنية تهم مواضيع البيئة، الهجرة، التنوع الثقافي والمناصفة، سيعقدها المجلس لاحقا مع اللجان الجهوية لحقوق الإنسانية المعنية بها بشكل مباشر.

الجلسة الافتتاحية للقاء

اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، مساء الجمعة الماضي، بمراكش أن المجلس مدعو إلى الاضطلاع بدور مهم في تفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف، في تقديمه لعناصر التوجهات الاستراتيجية وبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال الجلسة الافتتاحية للقاء الوطني لأعضاء المجلس ولجنه الجهوية المنظم على مدى ثلاثة أيام، أن المجلس أصبح يتوفر على شبكة مهمة من اللجان الجهوية مما يتطلب معه تحقيق الانسجام في طرق التفكير والعمل والأهداف، لكي يكون لبنة أساسية في مسلسل الإصلاح الذي يعرفه المغرب.

وأبرز اليزمي أن الدستور المغربي يركز بشكل كبير على حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية، مشيرا إلى أن الدور الاستراتيجي للمجلس يكمن في تفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية المتعلقة بهذا المجال، وذلك بالمساهمة في تنشيط الحوار العمومي التعددي والمعقلن، ودعم أنشطة مختلف الفاعلين في هذا المجال .

«الاتحاد الاشتراكي» تزور ياسين الذي يتهم بوليس آسفي بتعذيبه..

«دارو ليا البانضة، وسلتو ليا سروالي وهددوني بوضع العصا في دبري إذا لم أوقع على المحضر..»

الذين عذبونا شاهدناهم في «مسرح الجريمة» الذي تبثه «ميدي آن تي في»..؟؟

محمد دهنون

هي زيارة ليست ككل الزيارات..

أن تترك بشرا تعرفه في وضع وتعود لتلتقيه في وضع آخر عصي عن التصديق.. أمر صعب جدا .. ذاك هو الإحساس الذي غمرني و الزميل منير الشرقي لدى زيارة جريدة «الاتحاد الاشتراكي» للمعتقل المفرج عنه ياسين المهيلي. كان لقاء مفعما بالحميمية .. لكن العيون .. عيوننا لا تريد أن تصدق ما تراه.

الشاب الذي تركناه ذات سجن وزيارة من صيف السنة المنصرمة وهو يعاني فقط من ضربات كان قد تلقاها في ولاية الأمن باسفي، ويقاوم بالكاد الآما في صدره، أصبح شخصا آخر مختلفا كلية عن ذلك الناشط الذي اعتدنا رؤيته في الوقفات والاحتجاجات، وهو يضج حركة ونشاطا .. لقد تقوس ظهره واعوجت يده ،وفقد النطق بشكل صحيح .. وبات يرطن فقط بتمتمات لا يفكها سوى أصدقاؤه أو أمه التي التقيناها في بيت الأسرة.

في بيت المعذب

لما سمع ياسين بأمر الزيارة، فرح فرحا شديدا، أما لما رأنا.. فقد حاول القفز وهو عليل وبلا عكازات. تذكر أشياء جميلة مرت بيننا ومعنا زمن الحراك والاحتجاج، تلك الأشياء التي اخترقت علاقة مكتب الجريدة بالمحتجين وتخصيصا شباب تنسيقية المعاهد الخلوقين والمهذبين والهادئين ..

الحديث مع ياسين و أصدقائه امتد إلى كل شيء .. الاعتقال، التعذيب، السجن، المعاناة، المرض، الإضرابات عن الطعام ، الأحكام القاسية، و الفرج الأخير الذي جاء في المرحلة الاستئنافية والذي عجل بإنصافه مع بقية الشباب، وتمتيعهم بحرية يستحقونها .

هكذا.. كانت أسئلتنا موجهة بشكل دقيق إلى ما وقع أثناء الاعتقال و بعد إحراق المقاطعة والكوميسارية وعرقلة القطار .. لكن ياسين وصحبه كانوا مصرين كما نحن .. على معرفة ما جرى بالضبط في ولاية الأمن أو مقر الأمن الاقليمي يوم فاتح غشت وثانيه ..أي أول يوم من شهر الصيام في رمضان الفائت .. ثمة التفاصيل وثم كل الحقيقة التي حولت واحدا من شباب عاطل الى معوق لا يقدر على المشي والنطق السليم .....

الحقيقة المرعبة

يروي ياسين بصعوبة وبتلعثم ماحدث يومها ..«لقد قررت تنسيقية المعاهد بعد أن انفلتت الاوضاع ولم يعد الاحتجاج على سكة القطار متحكما فيه وتسربت عناصر دخيلة الى موقع الوقفة ..التي حاول تنفيذها شباب ومعطلون بعد علمهم بالتوظيفات التي سيقوم بها ..بدأ سيل من الحجارة والهجومات يقودها ملثمون « ..وهنا يؤكد ياسين أن التنسيقية التي ينتمون لها قررت الانسحاب بعد تعقد الوضع .. بين الحابل والنابل ..كما قالت العرب قديما ..حل الرشق بالحجارة والمقالع البدوية والشراويط أيضا .. وجد نفسه في قبضة رجال الأمن ..هو الذي كان يحاول جاهدا الابتعاد عن «حرب الشوارع » التي بدأت ولم تنته ذلك المساء إلا على وقع الإحراق والنار والفجيعة التي مست الجميع ..

يواصل ياسين بطريقة لا تخلو من أسى، ومع كل تذكر تصعد منه تنهيدة عميقة تكاد تحبس أنفاسه المحبوسة أصلا..هكذا ارتمى عليه كما قال لنا ..رئيس الشرطة القضائية وقال لمساعد « ديوه هدا غادي يخلص كلشي .....»

ومن بعد ما حصل بالتحديد؟

ياسين :ملي دخلنا لكوميسارية وحنا ف العصا ..البروطكانات والرجلين وجوهنا ..لم يتركوا احدا منا إلا واشبعوه ركلا وعنفاكل وحشية ..لم يراعوا لاحرمة رمضان ولا حقوق الانسن ..ضربوني على عيني بقوة .وضعوا البانضة على عيننا بشكل لم نعد نسمح سوى الأنين وصياح الدراري مزالام ومن الزوراطة التي لا تميز شيئا في لحمك او عظمك.

ستمر تعذيب..؟

ياسين:اووووووك بباقنبا!!!!اف ..يقصد بزاف .. هد شي لي وقع غادي تاخذو به عشرين عام لواحد ..هكذا خاطبنا أحد الأمنيين وهوكرهنا على توقيع المحاضر ..شخصيا رفضت وطلبت اطلاع على مضامينه ..لكنهم سخروا مني وطلب « الحاه» ان أوقع دابا ..انهالوا علي مجددا وقررت الا أوقع ...

هنا صمت طويلا وكأ تذكر. امرا مريرا ..قال ..اتعلمون لماذا وقعت مكرة على المحضر ..لقد امرهم بانزال سروالي ..عروني ..احضروا عصا مدببة من رأسها ووضعوا عليها ميكا بلاستيك)..وهموا بوضعها في دبري ..بوووووووووا ...بووووف ..وقعت لانهم كادوا يخوزقونني ..في هذه لحظة قالت الحاجة خديجة أم ياسين ..لاحول ولا قوة إلابالله ..وانفطر صدرها عن اه عميقة لن يعرفها إلا والد ماولد ..

○ ماذا أيضا بياسين؟

■■ ربطوني مع الكرسي المينوط في يدي ورجلي ..بحال واحد معلق وهو جالس ..

○ هل تذكر الوجوه التي كرمت، وفادتكم ..؟؟

■■ وييييييييه ..رأيهم ونحن في السجن ظهروا كلهم في برنامج «مسح الجريمة» الذي تبثه قناة «ميدي ان» والذي بثوا فيقضية الرجل الذي احرق خليلته وصديقه وستة من النمين بدرب بوجرتيلة في المدينة القديمة ..اثنان اعرفهم جيدا مثل معرفتي للحامد ..وظهروا في البرنامج المذكور واحد مول الكاسكيطة والثاني رأيت شعره الأشيب وشاربه الأبيض عندما جذب رأسي ونقني للاعلى يوالتعذيب ..وإذا عرضوا وسط جمهرة من الناس سامحيهم ..لن أنسى كما بقية المعتقلين ما مارسوه علينا في الوميسارية وفي رمضان ..إذا لم آخذ حقي في الدنيا فلن أسمح لهم وساخذه في الدار الآخرة ..فليتاكدوا ..

○ ماذا تطلب عقب خروجك ؟

■■ ملاحقة من عذبوني بالقنون والدستور يضمن حقوقي ويمنع التعذيب .. وهم معلومون لدى الجميع ..وضعي الصحي ..حولوني الشبه كمية مهملة ..اين مستقبلي خرجت فقط للدفاع وابحث عن مطلب اسمه الشغل ..لماذا يعذبونني في ظل ستور جديد ويلفقون لي تهما مطبوخة ..راهم كلو كيضربو ويشتفو علينا ..ونقولوا الى المحكمة حقو مدندغين ..... ويرسلوننا للسجن ظلما وعدوانا... في السجن ظروف الاقامة لم تتحسن إلا بعد زيارة لمسؤولين في المجلس

هكذا كان ياسين المهيلي ... وهكذا أصبح بعد مغادرته

الوطني لحقوق الانسان ..وماما اسية ..ولم أتعرض أنا شخصيا للتعذيب والضرب هناك .. عذبوني في الكوميسارية ...بببببباف (يعني بزاف فمخارج الحروف لم تعد تطاوعه).....

سالته متعمدا عن الرئيس السابق للشرطة القضائية ..انقبضت ملامحه وغابت عيناه في المجهول ..تسرب اللامعنى لمحياه.. ويالبتني ماسالته..

رد ياسين ..مانسمح ليه هو سبابي ف هد شي لي وقع ليا ..انتقم منا ..حيت رفعنا دعوى قضائية ضده بسبب العنف الذي كان يمارسه على الشباب في الوقفات وياتي إلينا مهددا ومتوعدا ..وانتم لديكم في الاتحاد الاشتراكي كل التفاصيل لأنكم عشتم معنا منذ بداية التوتر..

الخلاصة..

سقنا بالتفصيل الممل وعلى لسان ياسين أحد الضحايا، صورا ووقائع عن التعذيب الذي عرفته مخافر الأمن باسفي صيف 2011 ..وحاولنا اطلاع المعنيين وغير المعنيين على حقيقة ماجرى والذي نشرناه في حينه على صفحات جريدتنا ..ماهي الاسئلة المطروحة عقب كلام هذا الشاب المعطل الذي خرج يحتج وسط حراك مغربي ناجز وعاد الى اهله أقرب الى الجنة والعته :

× أولا ..من اقترفوا جريمة التعذيب لايزالون في كوميسارية اسفي ..باستثائهم ومسؤولياتهم ..الا يبدو من البديهي فتح تحقيق عميق ونزيه مع هؤلاء وترتيب المسؤوليات وعرضهم على السلطة القضائية تطبيقا لمقتضيات الدستور، وإنصافا لضحايا التعذيب ..؟؟

× ثانيا ..تبين أن هؤلاء الشباب المعتقل وكل الاحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية كانت تعرف ذلك ..إنه لا علاقة لهم بملف أحداث النار والتخريب وقد زج بجلهم في ملفات انتقاما من خروجهم في مسيرات حركة 20 فبراير والاعتصامات التي كانت تنفذها تنسيقية وجمعية شباب المعاهد المعطلون بالمدينة ..وأغلبهم لعلم البعض غير مسيس ولايحمل أجندة من تلك الأجندات التي كانت تنزل وقتها في المدن المغربية ومنها اسفي ..

× ثالثا .. المجلس الوطني لحقوق الانسان كان يتوصل ديوان رئيسه وأمينه العام بكل الشكايات والتفاصيل عن التعذيب وعما وقع في اسفي ..هذا ناهيك عما جمعته لجنة التقصي الرسمية التي حلت باسفي عقب مقتل ناشط فبرايري ..والشهادات والافادات التي ضمنت في محاضر رسمية وتقرير رسمي..والتي تحدثت كلها عن التعذيب والاختطاف والرمي خارج المدينة وكان الاسم الذي يرد في كل تلك الشهادات لكوميسير واحد ووحيد ..

× رابعا ..من سيزور ياسين المهيلي وسيطلع على وضعه الصحي، سيدرك فداحة وفظاعة ما أنجزه «الحجاج» الذين حاولوا «السفر» بنا في عز الربيع العربي والتميز المغربي الى سنوات الرصاص

عموما ،هذا ما وقع بالضبط للشاب ياسين وهذه حكايته مع التعذيب ومع المعذبين ..أسرته التي جالسناها تطالب بشكل مستعجل بعرض ابنها على المتخصصين لعلاجه وانقاذ حياته.أما ما وقع له من تعذيب، فالأمر سيكون له ما بليه ..حتما

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون– السمارة: سب وتبادل للشتائم بين الاعضاء

علي الزركي العيون
الاربعاء 9 ماي 2012 - 10:00تعرض رئيس لجنة الحماية الذي هو بالمناسبة من شمال المملكة لاعتداء من طرف احد اعضاء اللجنة الذي سبه بالشلح والامازيغي والحمال وسط اندهاش الحضور من أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة العيون والسمارة، وقد تدخل رئيس الفرع سالم الشرقاوي من اجل التكتم على هذه النازلة.

الرأي العام المحلي بالعيون يستنكر هذا التصرف اللامقبول ويتساءل كيف يمكن لشخص من الطينة اي ممن خولوا ان يدافعوا عن قيم حقوق الانسان ان يقوم بهكذا سلوك؟

إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يتقدم لحسن بوركمين الحامل لبطاقة التعريف رقم x51582 بشكاية يقول فيها إن أحد أعمامه قتل عام 1999 وإنه قدم شكايات عدة إلى عامل إقليم الخميسات سنة 2001 وإلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالخميسات من أجل القيام ببحث في الحادث الذي راح ضحيته عمه الذي يقول كانت لديه ثروة مهمة تم الاستيلاء عليها في ظروف غامضة ولكن مازال التحقيق متعثرا ولم يصل إلى أي نتائج.

تفاصيل أحداث "الأحد الأسود" بأجلموس بخنيفرة

خنيفرة: أحمد بيضي * الأربعاء 09 ماي 2012 - 02:17

رغم عودة الهدوء تدريجيا إلى أجلموس تظل أجواء الاحتقان والتوجس والحذر سيدة الموقف على أكثر من صعيد، ذلك بعد الاضطرابات الخطيرة التي انتهت يوم الأحد الماضي بالتدخل العنيف الذي شنته القوات العمومية في حق السكان، واستعملت فيه الهراوات والقنابل المسيلة للدموع، كما أقدمت على مداهمة البيوت والمقاهي بأساليب رهيبة، وتم اعتقال أزيد من 30 شخصا، بينهم نساء وقاصرين، تم الإفراج عن بعضهم مقابل الاحتفاظ ب 11 شخصا تمت إحالتهم على غرفة الجنايات ومتابعتهم بتهم ثقيلة، وقد قام وفد من اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة طارئة للمنطقة.

ما تزال بلدة أجلموس بإقليم خنيفرة تعيش حالة استثناء منذ أحداث "الأحد الأسود"، إذ رغم عودة الهدوء تدريجيا إلى هذه البلدة تظل أجواء الاحتقان والتوجس والحذر سيدة الموقف على أكثر من صعيد، ذلك بعد الاضطرابات الخطيرة التي انتهت بالتدخل العنيف الذي شنته القوات العمومية في حق السكان، واستعملت فيه الهراوات والقنابل المسيلة للدموع والألفاظ النابية، كما أقدمت فصائل من هذه القوات على مداهمة العديد من البيوت والمقاهي بأساليب رهيبة، وتم اعتقال أزيد من 30 شخصا، بينهم نساء وقاصرين، ظل مصيرهم مجهولا إلى حين الإفراج عن بعضهم مقابل الاحتفاظ ب 11 شخصا تمت على غرفة الجنايات بمكناس ومتابعتهم بتهم ثقيلة من قبيل التجمهر غير المرخص، وضع أحجار في طريق عمومية، العصيان والضرب والجرح العمد في حق القوات العمومية، وإلحاق خسائر بأملاك الدولة، وفي هذا الصدد أفادت مصادر متتبعة أن المعتقلين قد تم تقديمهم أمام الوكيل العام قبل تأجيل ملف القضية إلى موعد لاحق.

وصلة بالموضوع، ما يزال البحث جاريا عن آخرين، بحسب مصادر متطابقة، حيث لجأ بعض المحتجين إلى الجبال المحيطة بالمنطقة هربا من العنف وموجة الاعتقالات العشوائية، بينما تمت مواصلة حملات الاعتقال حتى الساعات الأولى من الفجر، حسب مصادر سكانية، وتفيد مصادر مسؤولة أن بعض المعتقلين والمتهمين، ممن وصفتهم ب"الفارين"، كانوا موضوع شكاوى مقدمة ضدهم من قبل بعض المستفيدين من ترخيصات النقل بسيارات الأجرة والنقل المزدوج، وأمام هذا الوضع الخطير قام وفد من اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتقدمه رئيس اللجنة، بزيارة للمنطقة حيث تم الاستماع لعدد من السكان والشباب والفعاليات المحلية، قبل عقده للقاء مطول مع عامل الإقليم والكاتب العام للعمالة، انطلاقا من اعتبار المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية مطالبة بانجاز تقارير في الموضوع، ومن المرتقب أن تشكل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجنة لمراقبة التطورات وشروط المحاكمة العادلة للمعتقلين.

شرارة الأحداث بأجلموس اندلعت من خلال اشتباكات عنيفة بين مئات المحتجين والقوات العمومية بعد إقدام المئات من المواطنين والشباب على الدخول في اعتصام سلمي بالشارع العام، وقطع الطريق في وجه حركة المرور، من أجل المطالبة بتحقيق عدد من المطالب الاجتماعية البسيطة والمشروعة، بينها النقطة التي أفاضت الكأس والمتمثلة أساسا في مظاهر المضاربات التي يعرفها قطاع النقل على مستوى الأسعار العشوائية، وكيف تضاعف سعر تذكرة النقل من اجلموس إلى خنيفرة (32 كلم) مثلا من 10 دراهم إلى 20 درهم، وكان طبيعيا أن ترتفع درجة الاحتقان إثر قرار التقليص من عدد رحلات النقل بواسطة حافلات النقل بين الجماعات (الأوتوبيس)، تلبية لرغبة أرباب سيارات الأجرة وحافلات النقل المزدوج، وفي هذا الصدد أصدرت شركة الكرامة للنقل الحضري (الأوتوبيس) بيانا للعموم تنهي فيه أنها "مستمرة في استغلال مرفق النقل المفوض لها بمقتضى اتفاقية التدبير المفوض من طرف المجلس الإقليمي والمحددة مدتها في عشر سنوات قابلة للتمديد"، وأنها ماضية في احترام بنود الاتفاقية التي تربطها بهذا المجلس.

اعتصام السكان لم يمر هذه المرة بسلام، إذ سرعان ما تم تطويقه بالقوة من طرف القوات العمومية التي حاولت عناصر منها تفريق الغاضبين، الأمر الذي أشعل فتيل المواجهة، وحمل السلطات الإقليمية إلى استدعاء تعزيزات أمنية من خارج الإقليم، هذه التي استنفرت رجالها وأجهزتها، وقد أدت المواجهات إلى عدة إصابات بين الطرفين أحصتها بعض المصادر في 18 شخصا، بينهم 5 من المدنيين، وقد شوهدت طوابير من شاحنات وسيارات القوات العمومية وهي مرابطة في شوارع وأزقة أجلموس تحسبا لأي طارئ، بينما لم يفت غالبية المراقبين تحميل السلطات كامل المسؤولية في ما جرى بسبب مقاربتها الأمنية وتعاملها العنيف مع الوضع بدل فتح ما يمكن من الحوار مع المحتجين، إلا أن مصدرا من السلطات الإقليمية صرح بأن مسؤولا منها انتقل إلى أجلموس وطلب التحاور مع المحتجين بمكان إداري غير أن هؤلاء المحتجين طالبوه بالحوار معهم وسط الشارع، وهو ما لم يقبل به المسؤول.

مصادر من السكان لم يفتها استعراض موجة القمع التي شنتها عناصر القوات العمومية في حق المواطنات والمواطنين، وطريقة المطاردات والمداهمات التي وصفتها مصادرنا ب"الشرسة"، حتى أن المئات من التجار والمهنيين أغلقوا محلاتهم، والمئات من السكان لم يغادروا بيوتهم، و لم ينج من الهجوم العشوائي حتى المارة وغير المشاركين في الاحتجاج، وتمت الإشارة في هذا الصدد لأستاذ تعرض لسلوك من التعنيف والضرب، حتى بالرغم من إدلائه ببطاقته المهنية، بينما تعرضت أستاذة أيضا لوابل من الشتم بألفاظ مخلة بالحياء وبعبارات قدحية وهي في طريقها من الحمام لبيتها، كما نال أحد التجار حقه من العنف الشديد لمجرد فتحه باب بيته لبعض المواطنين الهاربين من موجة القمع، وآخر تم تعنيفه بشدة لوجود أطفال صغار يصرخون فوق سطح بيته.

و لم يفت ذات المصادر الإشارة لحالة صاحب مقهى تم التنكيل به ونقله إلى المستشفى قبل الزج به ضمن المعتقلين، وعندما خرج تلاميذ ثانوية بالبلدة إلى الشارع للاحتجاج هاجمتهم القوات العمومية بالعنف والألفاظ النابية، إلى غير ذلك من المشاهد التي تم منع تصويرها، ومن الشهادات التي لخصها أحد المعتقلين السياسيين السابقين بأنه "لم يشاهد مثل ما جرى منذ أحداث السبعينات أو ما يعرف بسنوات الرصاص التي عاشتها أجلموس"، بينما أشار أحد المتتبعين للشأن العام المحلي إلى قضية مواطن كان قد صفعه قائد بأجلموس في وقت سابق، وتقدم هذا المواطن بشكاية ضده أمام الجهات المختصة.

وبخنيفرة المدينة شوهدت تحركات أمنية غير طبيعية تحسبا لأي تطورات محتملة، كما شوهدت عدة سيارات خاصة بقوات التدخل السريع وهي مرابطة ببعض الشوارع والمؤسسات الثانوية، وذلك بعد مسيرة احتجاجية عرفتها المدينة تضامنا مع "سكان ومعتقلي أجلموس"، والتي تم تنظيمها باتجاه مقر الدرك بخنيفرة وتمت محاصرتها ومنعها من وصول هدفها، ليتم تشكيل لجنة منها تقدمت لمسؤولي الدرك إلا أنه "لم يتم استقبالها بدعوى عدم وجود أي مسؤول يمكن التحاور معه"، بحسب مصدر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي لم يفتها القيام بزيارة تضامنية لأجلموس والتنديد بالتدخل العنيف.

من جهتها، اكتفت عناصر مسؤولة من السلطات الإقليمية بوصف التدخل الأمني ب"الضروري في سبيل حماية سلامة واستقرار الوضع"، ول"وجود عناصر تبحث عن توتير الأجواء"، واستعرضت هذه السلطات في لقاء خاص ما يفيد أن فكرة إحداث خط للنقل بالأوتوبيس بين أجلموس وخنيفرة أملته ظروف التلاميذ أول مرة من خلال استحضار غياب النقل المدرسي، وما ينتج عن ذلك من هدر مدرسي وتكاليف مرهقة لكاهل الآباء، حيث تم وضع دفتر للتحملات صادق عليه المجلس الإقليمي، وينص على احترام ثماني رحلات يومية لأجلموس، الأمر الذي حمل أرباب سيارات الأجرة والنقل المزدوج إلى الاحتجاج باعتبار المشروع في رأيهم مضر بقوتهم اليومي، فتم عقد اجتماع بهم تحت سقف عمالة الإقليم، حيث لجأت السلطات إلى تقليص عدد رحلات الأوتوبيس إلى أربع رحلات يوميا فقط، لتعاد صياغة دفتر التحملات من جديد، وبشكل استثنائي غير مسبوق، وبعد قبول أرباب سيارات الأجرة وحافلات النقل المزدوج بالمقترح عادوا ففاجؤوا الجميع بالاحتجاج ضد نظام الأتوبيس، وهذه المرة سار الوضع باتجاه عكسي عند دخول المواطنين على الخط في مواجهة مباشرة مع هؤلاء المحتجين، وخرجوا بالآلاف بعدد من مناطق الإقليم احتجاجا على تقليص رحلات الأتوبيس، وعندها لم يجد المحتجون غير مراسلة عامل الإقليم، هذا الأخير الذي واجههم بمحضر قبولهم بما اتفق عليه، وتم التأكيد على مبدأ تقليص الرحلات، مع تكوين لجنة لاحترام توقيت الذهاب والإياب، و لم يكن منتظرا أن يحدث ما حدث بأجلموس، حسب رأي المصادر الرسمية التي فسرت انتفاضة سكان هذه البلدة ب"وجود أياد خفية تراهن في كل مرة على الاحتقان والتوتر وتجييش القاصرين" حسب رأيها.

نفس المصادر بالسلطة الإقليمية لم يفتها الإشارة لمطالب سكان أجلموس، والتي منها إحداث مركز صحي، حيث أكدت "أن المشروع قد تمت برمجته منذ مدة، وتم وضع صفقة بشأنه، إلا أن بعض الإكراهات المتمثلة أساسا في تأخر الاعتمادات بسبب الانتخابات وتغيير الحكومة زاد في عمر الانتظار وأفاض غضب السكان"، وفيما يتعلق بمطلب الملعب البلدي فهذا المشروع بدوره، حسب مصادر السلطة ذاتها، "يوجد رهن ترتيبات جارية بعد توفير القطعة الأرضية لبنائه"، أما مطلب إصلاح الشارع الرئيسي فقد تم توفير الاعتمادات الخاصة بالمشروع الذي سيتم تفعيله قريبا، إلى جانب إصلاح وتوسيع الطريق المؤدية لولماس وحد بوحسوسن، على حد تصريحات ذات المصادر، مع الإشارة إلى أن أجلموس سبق أن عاشت عدة إضرابات واحتجاجات واعتصامات ومسيرات حاشدة للمطالبة بانتشال بلدهم من واقع التهميش والإقصاء الاجتماعي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
استمع إلى المواطنين وعامل الإقليم تشكيل لجنة لتسوية التوتر الاجتماعي في أكَلموس

حل وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا باللجنة الجهوية بالجماعة القروية أكلموس، أول أمس الاثنين، بإقليم خنيفرة، للوقوف على الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة أخيرا.

وقالت مصادر "المغربية" إن وفد المجلس استمع إلى فعاليات المجتمع المدني وعدد من الأطر، وسكان الجماعة القروية أكلموس، كما عقد لقاء مع عامل عمالة خنيفرة لمناقشة أسباب الاحتجاج والمواجهات بين الشباب وقوات الأمن.

وأفادت المصادر أن رئيس الوفد صرح، خلال الاجتماع مع الفعاليات الجمعوية بتكوين لجنة تتبع تطورات الوضع بالمنطقة، والسهر على مراقبة مدى تطبيق شروط المحاكمة العادلة للمعتقلين.

واستنادا إلى مصادر أخرى، فإن مصالح الدرك الملكي بخنيفرة أحالت، مساء أول أمس الاثنين، أزيد من 34 شخصا، بينهم نساء وقاصرون، على الوكيل العام للملك بمحكمة الجنايات بمكناس، وأفرج عن 23 شخصا، فيما احتفظ بـــ 11 رهن الاعتقال، بتهم التجمهر غير المرخص، وقطع الطريق، والضرب والجرح العمد في حق قوات عمومية، بينما مازال البحث جاريا عن خمسة عناصر.

وكانت اندلعت احتجاجات بالجماعة القروية أكلموس، الخميس الماضي، على خلفية قرار الأطراف المعنية بالتدبير المفوض للنقل العام بمختلف الجماعات القروية بالإقليم بتقليص عدد الحافلات، أي عدد الرحلات من ثمان إلى أربع بين أجلموس ومدينة خنيفرة.

وأشارت المصادر إلى أن أغلب المحتجين شباب، وأنهم قطعوا الطريق الرئيسية بين مركز أكلموس ومدينة خنيفرة، الأمر الذي تطلب تدخل قوات الأمن لإعادة فتح الطريق وتسهيل عملية المرور.

وأسفرت المصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن، التي اضطرت إلى استعمال القنابل المسيلة إلى الدموع، عن جرح 18 في صفوف قوات الأمن، وإصابة خمسة مواطنين بجروح متفاوتة الخطورة.

وذكرت المصادر أن أغلب مطالب المحتجين اجتماعية، وجرى التعبير عنها في مسيرات واعتصامات سابقة، وضمنها إحداث مركز صحي يستجيب لتطلعات السكان، وبناء دار الشباب وتجهيزها بالآليات الضرورية، وإصلاح الطرق والشارع الرئيسي، لكن النقطة التي أفاضت الكأس هي تقليص رحلات حافلات النقل، حسب المصادر.

وحسب المصادر، فإن السلطات ربطت خفض عدد الحافلات بين الجماعات القروية بمطالب من قبل المستفيدين من رخص النقل، وكان موضوع توافق بعد سلسلة من الاجتماعات بين مختلف الجهات المعنية وهي الشركة المفوضة، والنقابات، والمستفيدين.

من جانب آخر، قالت مصادر متطابقة إن حالة هدوء عمت صباح أمس الثلاثاء الجماعة القروية أجلموس، فيما أفادت مصادر أخرى أن المنطقة تعيش حالة من الاحتقان.

العاهل المغربي يطلق حوارا وطنيا لاصلاح القضاء

العاهل المغربي الملك محمد السادس(afp_tickers)

اطلق العاهل المغربي الملك محمد السادس مساء الثلاثاء في الدار البيضاء حوارا وطنيا حول اصلاح القضاء باشراف "هيئة عليا استشارية من 40 عضوا.

وقال الملك في خطاب القاه في المناسبة ان هذه الهيئة، التي اقترح أسماء أعضائها وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، تتكون من مسؤولي ورؤساء ومدراء "جميع المؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية والقضائية، وتمثيلية وازنة للمجتمع المدني".

وتتولى هذه الهيئة الاستشارية "بلورة ميثاق وطني واضح في أهدافه، ومحدد في أسبقياته وبرامجه، ووسائل تمويله، ومضبوط في آليات تفعيله وتقويمه"، كما أضاف الملك.

ومن المتوقع ان يستمر هذا الحوار الوطني قرابة شهرين يتم بعدها الخروج بمشاريع وتوصيات بشأن اصلاح النظام القضائي في المغرب، وسترفع هذه التوصيات الى الملك الذي يترأس بحسب الدستور الجديد المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وحدد الملك في خطابه مرجعيات هذا الحوار وهي "ضمان الملك لاستقلال القضاء، وتكريس القضاء كسلطة مستقلة قائمة الذات، عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كمؤسسة دستورية"، إضافة إلى "النص على حقوق المتقاضين، وقواعد سير العدالة".

وأوصى العاهل المغربي أعضاء الهيئة باعتماد منهجية "الاجتهاد الخلاق والإصغاء والانفتاح، للتفعيل الأكمل لمشروع إصلاح العدالة"، ودعا "جميع الفاعلين للتعبئة والانخراط في هذا الحوار الوطني"، الذي قال عنه إنه سيتعهده، "في إطار احترام الدستور وحقوق وحريات الأفراد والجماعات".

وفي تصريح لوكالة فرانس برس قال وزير العدل والحريات المغربي مصطفى الرميد، "سنمنح أنفسنا الوقت الكافي"، متسائلا "أليس بإمكاننا نحن المغاربة إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض العدالة؟".

من جانبه قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي لفرانس برس "سنجد الصيغ الملائمة لإشراك أكبر عدد من الفاعلين في هذا الحوار"، مؤكدا أن "انتظارات المواطنين كبيرة والمشاكل معقدة".

وكانت وزارة العدل أعلنت في بيان انه سيتم "تلقي مقترحات الهيئات المشاركة في الحوار الوطني، قبل إعداد تقرير تركيبي بشأنها، إلى جانب القيام بزيارات ميدانية لعدد من محاكم المملكة، ستشمل 21 مدينة مغربية، ثم تنظيم ورشات وندوات في مجال استقلال السلطة القضائية".

وكان أكثر من الفي قاض وقاضية هددوا خلال اجتماع في الرباط في 5 ايار/مايو الجاري بتقديم استقالة جماعية والقيام بتحركات احتجاجية اعتبارا من الخامس عشر من الشهر نفسه إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم التي اصدروها في ما اطلقوا عليه "وثيقة المطالبة باستقلال النيابة العامة" عن السلطة التنفيذية.

وكان وزير العدل اكد ان "تحسين وضعية (القضاة) اختيار نعلن عنه ونراهن عليه، وإذا فشلت في النهوض بوضعية القضاة خلال مرحلة معقولة... فإنه لا مجال لاستمراري على رأس الوزارة".

واكدت حكومة رئيس الوزراء الاسلامي عبد الإله بنكيران ان إصلاح القضاء من خلال تطبيق القانون على الجميع هو عنصر "يتحكم في الثقة التي يوليها المواطنون والشركاء الأجانب لنظام حكم معين، ويساهم بشكل فعلي في التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية".

وكانت إحدى البرقيات الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية والتي نشرها موقع ويكيليكس رسمت صورة قاتمة للقضاء في المغرب، حيث عددت أوجه القصور التي تعتريه وخلصت الى انه تحول الى عامل يعرقل التقدم وجهود الاصلاح.

المغربية كريمة الصقلي واللبناني وائل كفوري في حفل الافتتاح

يشارك عدد من الفنانين العرب والعالميين من بينهم ماريا كاري، هذه السنة في الدورة الحادية عشرة لمهرجان «موازين، إيقاعات العالم» أحد أكبر المهرجانات الموسيقية في العالم العربي، ويقام بين 15 و26 الجاري في العاصمة الرباط.

وقررت إدارة المهرجان افتتاح اليوم الأول من الحفلات الموسيقية بالبرنامج الموسيقي العربي، مع الفنان اللبناني مروان خوري والمطربة المغربية كريمة الصقلي على منصة الموسيقى الشرقية في حي النهضة، من خلال مشروع غنائي جديد. أما الختام فسيكون على المنصة الشرقية أيضا مع الفنان اللبناني وائل كفوري.

ومن أبرز الفنانين العرب المشاركين في مهرجان موازين هذه السنة يارا ونانسي عجرم وفضل شاكر وعبد الله الرويشد وهاني شاكر ومحمد حماقي وملحم زين وأنغام. وللمرة الأولى بعد مقتل ابنتها، تشارك الفنانة ليلى غفران. وتستحوذ المنصة الخاصة بالموسيقى المغربية بكل أصنافها على 47 في المائة من برنامج هذه السنة. وستكون مختلف الألوان الموسيقية حاضرة ابتداء من الموسيقى المغربية الكلاسيكية، مروراً بموسيقى كناوة والموسيقى الأمازيغية، وانتهاء بموسيقى الشباب. وفيما يخص برنامج الأغنية الغربية سيكون للجمهور موعد مع حفلات تحييها أسماء بارزة في مقدمتها النجمة الأميركية ماريا كاري وبيتبول وجيمي كليف وفرقة «سكوربيونز».

وتبلغ ميزانية المهرجان نحو 7 ملايين دولار تنفق على أجور المطربين وإعداد المسارح التي تقام عليها الحفلات.

و كشف محمود المسفر، مدير البرامج الفنية العربية بالمهرجان، أن المطربين العرب المشاركين في الدورة المقبلة لم يقوموا بتخفيض أجورهم مراعاة لظروف السياسية للمنطقة.

واعتبر أن أجور مطربي الصف الأول المشاركين في الدورة المقبلة، وبينهم ماجدة الرومي وأصالة ونانسي عجرم ـــــ من وجهة نظرهم ـــــ جزءا من «بريستيجهم» ولا يمكن التنازل عنه.

وقال في الوقت نفسه إن المهرجان يستطيع أن يعوض هذه الأجور من خلال بيع حق نقل الحفلات وسهرات المهرجان للقنوات الفضائية المختلفة.

غير أن ذلك لم يكن مرضيا للمعارضين لإقامة المهرجان من الأساس، حيث تشكلت لجنة حملت اسم «تنسيقية الحملة الوطنية لإلغاء مهرجان موازين»، وطالبت المطربين العرب والأجانب المشاركين في المهرجان بضرورة الانسحاب وعدم المشاركة فيما وصفوه بـــ«تبذير أموال الشعب المغربي على الرقص والغناء سنويا».

وأشارت الحملة إلى أن المهرجان «وجه من أوجه الفساد والاستبداد»، ودعوا المطرب الجزائري الشاب خالد إلى عدم المشاركة في الحفل الذي سيحييه ليلة الاثنين 21 مايو، بل وهددوه بأنه سيلقى مصيرا لا يرضونه له «بالقذف بالطماطم الفاسدة والبيض وتنظيم مسيرات ومظاهرات احتجاجية في كل شوارع المغرب».

وأكدت الحملة إصرارها على المضي قدما في النضال السلمي من أجل إسقاط المهرجان الذي يعقد في ظل اختلال موازين العدالة الاجتماعية، مؤكدين في الوقت نفسه أن المبادرة غير تابعة من الناحية السياسية لأي جهة معينة ومفتوحة في وجه كل المغاربة.

وشهد الأسبوع الماضي وقفة احتجاجية أمام البرلمان المغربي للمطالبة بإلغاء المهرجان، وتدخلت خلالها قوات الأمن بالقوة لتفريق المشاركين انتهت بإصابة بعضهم ما دفع الحملة إلى تقديم شكوى إلى وزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمحاسبة المسئولين عن العنف الذي طال المشاركين.

ووصل الجدل إلى البرلمان المغربي عندما انتقد أحد وزراء حكومة عبد الإله ابن كيران المهرجان، وقال الحبيب الشوباني وزير الشئون البرلمانية والمجتمع المدني، وهو من حزب العدالة والتنمية: «إنه مهرجان دولة»، في إشارة إلى أنه كان يمول من جانب جهات حكومية.

ورد منظمو مهرجان على ذلك الهجوم بالتأكيد على أنهم استطاعوا إيجاد نموذج اقتصادي خاص بالمهرجان للوصول إلى التمويل الذاتي، وقال عزيز داكي المدير الفني للمهرجان موازين: «نحن استطعنا أن نوجد نموذجا اقتصاديا خاصا بنا سطرنا له أهدافا لنصل إلى التمويل الذاتي»، وأضاف: «يمكن التأكيد أنه منذ عام 2010 لم نأخذ مليما واحدا من ميزانية مجلس المدينة أو الحكومة».

بل وذهب الرجل إلى أن الدورة الحالية للمهرجان «ستستغني نهائيا عن دعم الشركات الحكومية أو شبه الحكومية»، معتبرا أن أغلب الميزانية تأتى من الموارد الخاصة مثل مبيعات التذاكر والسهرات والإعلانات، وتمثل 68 في المائة من التكلفة، بينما تأتى النسبة الأخرى من دعم الشركات الخاصة.

وشكك البعض في احتمال إقامة المهرجان في موعده من الأساس في ظل تلك الموجة الاحتجاجية للعام الثاني على التوالي، غير أن منظمي المهرجان حسموا الأمر سريعا، وأكدوا أنه سيُقام في موعده المعتاد.

ويضم برنامج الدورة الحادية عشرة كذلك عازفين موسيقيين من المغرب العربي وإفريقيا وآسيا وأميركيا اللاتينية. وإضافة إلى الحفلات الموسيقية يضم البرنامج ورشات عمل وطاولات مستديرة وأشكالاً استعراضية تقدم في شوارع الرباط، إضافة إلى ورشات تدريبية، ومعرض للفنون المعاصرة.

ويخصص مهرجان «موازين 2012» تكريماً لمحمد رويشة المرجع الموسيقي المغربي في الغناء والتلحين الأمازيغيين، فضلاً عن الاحتفاء بفرقة لمشاهب المغربية التي رحل عنها أحد روادها محمد السوسدي.

الناضور:قائد أولاد ستّوت يمتنع عن الترخيص بتأسيس جمعيّة للتنمية والتضامن

• 05:08 - 2012/05/08في الـــــــواجهة • بواسطة : **أجيال بريس** • التعليقات : 0 •

توصلت أجيال بريس بنسخة من بيان لجمعية "ؤورثان" الموجودة قيد التأسيس. تعلن فيه جمعية ؤورثان للتنمية والتضامن التي تأسست يوم 12 فبراير 2012 بدوار الحرشة سكتور 3 جماعة أولاد ستوت إقليم الناظور أنها حرمت من وصل الإيداع بعد انصرام أجل ستين يوما عن تاريخ إيداع ملف التصريح بالتأسيس لدى مقر السلطة الإدارية المحلية (قيادة أولاد ستوت) كما هو منصوص عليه في القانون المنظم لحق تأسيس الجمعيات ، كما تستنكر مثل هذه الممارسات التي ما زال بعض أعوان السلطة يتعاملون بها في ظل الإصلاحات السياسية الشجاعة التي شهدها البلاد لاسيما في مجال الحريات العامة ، ولعل إحداث قطاع حكومي يعنى بالتنسيق مع البرلمان والمجتمع المدني وإحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي في المستقبل القريب لدليل على التقدم خطوات إلى الامام في هذا المجال ، لكن بالموازاة مع ذلك و بوجود مثل هذه الأشكال غير الديمقراطية في منع الساكنة من التنظيم في إطار الجمعيات يتبدد للجمعية الحلم المعقود على الإصلاحات الدستورية الجديدة ، و تؤكد على أننا قد سلكنا الطرق القانونية أثناء إخبار السلطة المحلية عن عقد جمع عام لتأسيس الجمعية والذي تم يوم 07 فبراير 2012 عن طريق مراسلة مضمونة مع الإشعار بالتوصل كما ينص على ذلك قانون التجمعات العمومية تتضمن تصريحا مصححا للإمضاء من طرف ثلاثة أعضاء من اللجنة التحضيرية مرفقا بنسخ من بطائقهم الوطنية وجدول أعمال الاجتماع ، وبعد عقد الجمع العام التأسيسي يوم 12 فبراير 2012 تقدم المؤسسون بملف التصريح بتأسيس الجمعية يتضمن 7 نسخ من القانون الأساسي ومحضر الجمع العام ولائحة أعضاء المكتب ونسخ من بطائقهم الوطنية مع واجب التنبر ، إلا أنهم فوجئوا برفض القائد بتسلم الملف ، مما دفعهم إلى تنظيم وقفة احتجاجية إلى حين قدوم رئيس دائرة لوطا والذي تسلم الملف وسلم لنا وصلا مكتوبا بخط اليد مختوما بطابع القيادة ، وبعد انصرام أجل ستين يوما طلبوا من القائد المذكور أعلاه الوصل النهائي" ففاجئنا بأن الإدارة رفضت الترخيص للجمعية لممارسة أنشطتها بدون أسباب محددة وبدون أن نتوصل بأي وثيقة تؤكد ذلك ، علما أن القانون يقول بعد مرور60 يوما وبدون أن تتوصل الجمعية بأي قرار فيجوز لها ممارسة أنشطتها بشكل قانوني .

وعليه فإننا نطالب من الجهات المسؤولة وعلى رأسهم السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل والحريات والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد والي الجهة الشرقية التدخل لإنصاف الجمعية بمنحها الوصل القانوني مادامت ستشتغل في إطار قانوني، ولتنوير الرأي العام الوطني أن المجال الترابي الذي تأسست فيه الجمعية لا يتوفر على الجمعيات ويعاني من عدة مشاكل في غياب مجموعة من الخدمات الاجتماعية والأساسية (الصحة ، التعليم ، الماء و الكهرباء ...) و البرامج التنموية لإخراج الساكنة من التهميش والإقصاء" .

خلال دورتها الربيعية بجنيف

انتخاب القاضية المغربية سعدية بلمير مجددا نائبة لرئيس اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب

تم انتخاب القاضية المغربية سعدية بلمير مجددا نائبة لرئيس اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب التي بدأت، يوم الإثنين بجنيف، أشغال دورتها الربيعية.

واعتمدت اللجنة، التي انتخبت كلاوديو غروسمان (الشيلي) رئيسا لها، جدول أعمال وبرنامج عمل هذه الدورة ال42 التي ستتدارس أساسا التقارير التي قدمتها ألبانيا واليونان وأرمينيا والتشيك ورواندا وسورية وكندا وكوبا.

وفي مستهل الأشغال، قدمت مساعدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان كيونغ وا كانغ تقريرا حول الأنشطة التي تمت في المجالات التي تهم أشغال اللجنة. وأبرزت مساعدة المفوضة السامية، بخصوص أشغال الدورة الحالية، أن اللجنة تعتزم، إلى جانب تدارس تقارير البلدان الثمانية المذكورة، اعتماد توصية عامة لمساعدة الدول الأطراف على تطبيق الفصل 14 من الاتفاقية المتعلقة بحق ضحية العمل التعذيبي في جبر الضرر والتعويض.

وقالت إن كون مشروع التوصية يحدد بشكل مفصل مضمون مفهوم جبر الضرر سيشكل، بدون شك، أداة هامة جدا تتوفر عليها الدول والضحايا لتحديد تدابير جبر الضرر اللازمة. وتسهر لجنة مناهضة التعذيب، التي تضم خبراء مستقلين، على تطبيق الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أوالإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 10 دجنبر 1984 ودخلت حيز التطبيق في 26 يونيو 1987.

وتلتزم جميع الدول الأطراف، بموجب الاتفاقية، بتقديم تقارير دورية منتظمة حول تفعيل الحقوق التي تكرسها الاتفاقية. وهي مطالبة بتقديم تقرير أول بعد سنة من انضمامها للاتفاقية ثم على رأس كل أربع سنوات. وتتدارس اللجنة كل تقرير على حدة وتوجه توصياتها للدولة الطرف على شكل ملاحظات نهائية.